(٨)

وسيط بالهراوة

obeikan.com

أما الدور الأمريكي، الراعي غير النزيه لعملية التسوية في الشرق الأوسط، فتؤكده سياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة حيال قضية الصراع العربي ـ الصهيوني، ليس في انحيازها الأعمى فحسب، بل في التبني المطلق لسياسة الكيان الصهيوني. فقد شهد الشرق الأوسط عبر حرب الخليج الثانية، أكبر حشد عسكري منذ نهاية الحرب الكونية الثانية، وأضخم عرض للقوة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، بأكثر الأشكال وضوحاً وتطرفاً كما تعنيه الهيمنة من خلال استراتيجية الإحتواء المزدوج والضربات العسكرية المزاجيه الموسمية ضد العراق، للفتك بأطفاله ونسائه وإهدار ثروته وقدراته إلى حصار تفرضه هنا وهناك، يوماً في ليبيا وبعدها في السودان، بينما على الصعيد الاستراتيجي العام لوحظ تقارباً تركياً مع الحلف الأمريكي ـ الصهيوني كدليل لانتصار المقاربات الأمنية على ما عداها من مقاربات وخيارات، على الرغم من سياستها المعلنة إزاء المنطقة الداعية إلى إقامة السلام!

إن الولايات المتحدة تصرّ على تنصيب نفسها وصياً على دساتير الأمم عبر مجلس الأمن في فرض سياسة الحصار الكارثية، تحت يافطات باتت ذرائعها وأبعادها مكشوفة. وفي هذا الشأن نسوق ما ذكره «زبيغنيو بريجينسكي» مستشار الأمن القومي للرئيس «جيمي كارتر» (١٩٧٧-١٩٨١) والأستاذ في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، إذ يقول: بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى موقع المهيمن بالقوة على ما يمكن تسميته «الإمبراطورية العالمية»[١] وعن النقاط الساخنة في العالم. يقول «بريجينسكي»: «إن مستقبل العالم بنقاطه الساخنة، خاصة القارة الأوراسية، سيتقرر في المنظور القريب؛ ورقعة الشطرنج الكبيرة هي بالتحديد «أوراسيا» كمحور ارتبط بمصير العالم السياسي والعسكري منذ فجر التاريخ بهذه الكتلة القارية حيث توجد معظم مصادر الطاقة وثلثا الإنتاج العالمي؛ ومن هنا يرى «بريجينسكي» وجوب أن يتجه الجهد الأمريكي إلى أربع مناطق أساسية:

١) أوكرانيا البالغة الأهمية، واستقلالها يؤدي إلى رمي روسيا إلى أقصى أوروبا.
٢) أذربيجان الغنية بالطاقة، الباب على بحر قزوين.
٣) آسيا الوسطى الإسلامية التي ينبغي كسر عزلتها الاقتصادية بهدف نقل غاز

(١) زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، دار بيار باريس، الترجمة الفرنسية، ١٩٩٨، عرض غسان العزي، جريدة الخليج الإماراتية ١٩٩٨.

ونفط «تركمانستان» و«كازاخستان» نحو الغرب أو الجنوب، والدولة المفتاح على الصعيد السياسي هي «أوزبكستان».

٤) الشرق الأوسط المنطقة الاستراتيجية المهمة.

يرى «بريجينسكي» أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة بلا منازع، القادرة على المساهمة في أي «تغيير ممكن» فيها كما أثبتت حرب الخليج الثانية؛ والحال هذه، فللولايات المتحدة حلفاء كثيرون.. لكن هل تحتاج إلى شركاء؟ يعتقد «بريجينسكي» أن هكذا شراكة يجب أن تقوم مع أوروبا التي تمتلك مع أمريكا حضارة ناشئة من تقليد (مسيحي) مشترك؛ لأن النتيجة ستكون في رأيه تقوية (هيمنة) النفوذ الأمريكي على أوروبا المستقبلية[١] من خلال تحويل الحلف الأطلسي إلى منتدى دولي في وجود الأمم المتحدة، بمعنى جعل الحلف منافساً للأمم المتحدة، التي يُفترض أنه تم إنشاؤها من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في العالم، وبالتالي فهي المنتدى الذي ينبغي أن يجري في ردهاته البحث والمفاوضات في سبيل تحقيق ذلك.

أما تحويل الحلف الأطلسي إلى منتدى فهو تهميش للأمم المتحدة واستبدال منبر آخر بها، يقرر قضايا الأمن والاستقرار في العالم. ولا يحتاج المراقب إلى معرفة السير في ذلك؛ فالأمم المتحدة تضم كل دول العالم، وفيها دول لا ترى الرأي الغربي، وبالذات الأمريكي، في كيفية معالجة قضايا الأمن والاستقرار. وهذا يعطل الخطط الأمريكية، أو على الأقل الخطط الغربية، التي ترمي إلى جعل منظورها هو الحاكم، بينما الحلف الذي يضم بلداناً متجانسة حالياً أو مستقبلاً في النظرة إلى القضايا الدولية سيمكّن البلدان الغربية من فرض خططها على العالم.

بهذا المنظور، أملى التوجه الجديد للحلف الأطلسي أموراً ثلاثة:

١) إن الولايات المتحدة أخفقت في عام ٢٠٠٣ في تمرير قرار يُشرّع الحرب على العراق؛ وهي أصبحت تخشى أكثر فأكثر أن تقف البلدان الأخرى في وجه سياساتها التي كانت تحصل على الشرعية لها من الأمم المتحدة، وهي بالتالي تحتاج إلى بديل دولي يمكّنها من فرض خططها، وهيمنتها على العالم.

٢) إن توسع الحلف في عمليات أبعد مما يتيحه لباسه القانوني جلب له الكثير من الانتقادات الداخلية والخارجية؛ لذا أصبح أمراً ضرورياً تقنين هذه التوسعات في أعماله ومهامه حتى تبدو هذه الأنشطة أكثر انسجاماً مع مقاصده.

---

(١) المصدر نفسه.

٣) إن الحلف قام، وفي وقته، من أجل حماية البلدان الغربية من الاتحاد السوفييتي؛ وقد أدى اندثار هذا البلد إلى إثارة الجدل بشأن استمرار وجود الحلف أصلاً؛ فلا بد إذاً من إيجاد تبرير جديد لهذا الوجود.

هذا كله كان يفترض تشديد الدعوة من أجل تقوية أجهزة الأمم المتحدة حتى تقوم بدورها في صياغة وحفظ الأمن والاستقرار في العالم. لكن مثل هذه الدعوة تضعف قدرة الولايات المتحدة خاصة، والغربية عامة، على تشكيل العالم على شاكلة مصالحها وتصوراتها، فجاء الحديث عن توسيع الحلف الأطلسي في نهج جديد للهيمنة لشطب الأمم المتحدة، أو تثبيت تهميش وشل دورها، كما هو حاصل الآن، مع ما يتبدى من سياسة غطرسة القوة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في الإبقاء على اتحاد أوروبي تابع لسياساتها ومخططاتها الرامية إلى حق التدخل والهيمنة، والتفرد بالقرار الدولي.

والولايات المتحدة تلعب دوراً لا تستحقه وغير مؤهلة له؛ فهي رضيت نفسها وسيطاً بالسطوة العسكرية وغطرسة القوة، وأسبغ عليها العرب صفة «الوسيط النزيه» في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣، ومن ثم في أعقاب مؤتمر مدريد، الذي كان تتويجاً لحرب الخليج الثانية، بعدما منحوها تفويضاً وتنازلاً باعتبارها تمتلك ترياق الحلول من أوراق قضيتهم؛ وقبلوا بأن تتنحى الأمم المتحدة جانباً رغم أنها هي وحدها المسؤولة عن هذه القضية والمعنية بمتابعتها وتنفيذ قراراتها. ومنذ اللحظة الأولى، كان واضحاً للجميع أن الولايات المتحدة دولة منحازة بالمطلق للكيان الصهيوني، وتفتقد بسياساتها العدوانية التي تجلت تحت يافطات ومسميات جديدها القديم: ملء الفراغ (نظرية أيزنهاور) والأحلاف العسكرية (حلف بغداد) إلى اقتصاد السوق والشرق أوسطية، مكافحة «الإرهاب»، الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى التدخل الإنساني.. والاحتواء والعولمة، الهادفة إلى تكريس التشظي والتجزئة في الجسم العربي، وإجهاض تطلعاته ووأد أي مشروع تنموي تحرري فيه. وتفتقد الولايات المتحدة أدنى مقومات النزاهة والصدقية والأمانة. وكان حال العرب مع هذا الوسيط كحال الذي يعين لصاً لحماية أملاكه. ففي كل المفاوضات التي أدارتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة مع العرب عموماً أو مع الفلسطينيين خصوصاً، كان واضحاً أنها تفاوض نيابة عن وليدها «العدو الصهيوني»، تماماً كما تتحدث عنه في المحافل الدولية، وتستخدم حق النقض ـ الفيتو ـ حماية لعدوانيته وتشن الحروب بغزوها الإمبراطوري على العراق نيابة عنه وحفاظاً على تفوقه. وفي المراحل التي

كانت تجد فيها نفسها مضطرة لاتخاذ موقف كانت ترضخ للمطالب «الصهيونية» وتستسلم لإرادة الكيان الصهيوني، بل وتعمد إلى مكافأته بالدعم العسكري والسياسي، وتفرض عليه طوقاً دبلوماسياً من الحماية للحؤول دون معاقبته أو محاسبته جراء اعتداءته وفظائعه وبشاعة مجازره.

في ظل هذا المشهد في الحالة العربية، يترسخ يوماً بعد يوم كابوس الهيمنة الأمريكية، ويتبدى، وبشكل فظ، فشل الولايات المتحدة وعدم أهليتها للقيام بدور «الوسيط» من خلال عجزها عن تنفيذ ما كان رئيسها «باراك أوباما» نفسه قد وعد به بشأن «تجميد» الاستيطان؛ ثم من خلال رضوخها لكل شروط حكومة الكيان، برئيسها الإرهابي بنيامين نتنياهو، وأيضاً الضغوط التي تقوم بها، ومارستها، عالمياً للحؤول دون الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة، بعد أن بادرت دول منها البرازيل والأرجنتين إلى ذلك. وهذا يفضح أن دعوتها لقيام دولة فلسطينية، قابلة للحياة، تأتي في سياق حملة نفاق متواصلة لذر الرماد في العيون وإبقاء الفلسطينيين والعرب رهن مفاوضات عبثية تدور في حلقة مفرغة، ووعود كاذبة بجهود تؤدي إلى تسوية عادلة.

فمنذ اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣، كانت بداية الانحدار في التعاطي مع القضية العربية المركزية، قضية فلسطين. ومن يومها يتواصل الانحدار، إذ تم تسليم كل أوراق القوة التي كان يملكها العربي، والفلسطيني، وخصوصاً انتفاضة الحجارة التي هزت أركان العدو. فتخلت منظمة التحرير عن شرعية مقاومة الاحتلال مقابل إقامة سلطة وطنية، ثبت يوماً بعد يوم أنها وهمية بعدما تنصل الكيان من كل التزاماته والاتفاقيات التي كان أبرمها مع المنظمة، وخصوصاً لجهة الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات، والانسحاب من المدن والقرى الفلسطينية.

وعلى مدى ١٧ عاماً من المفاوضات العبثية بين الكيان والسلطة الفلسطينية، المباشرة منها وغير المباشرة، أو بمشاركة دول أخرى، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية في كامب ديفيد وواي ريفر وشرم الشيخ وغيرها، نجد أن كل ما تحقق هو أن الكيان قبض الثمن مقدماً من خلال الاعتراف به وبشرعيته بما يعنيه ذلك من تخلٍّ عن فلسطين ٤٨ ووقف الانتفاضة، في حين ظل الاحتلال قائماً، بل تكرّس أكثر وتواصلت عملية التهويد وقضم المزيد من أراضي الضفة الغربية وتوسع الاستيطان بشكل غير مسبوق. ومع ذلك، ظل الجانب الفلسطيني متمسكاً بالمفاوضات كنهج استراتيجي، رغم معرفته بعبثيتها؛ فبدلاً من أن يتمسك، وبكل إصرار، في مفاوضاته

على تناول القضايا الأساسية، وخصوصاً التأكيد على أن «العدو الصهيوني» كيان احتلالي بموجب القرارات الدولية، وأن كل ما يقوم به هذا العدو من مصادرة واستيطان وتهويد هو غير شرعي، فإنه غرق في تفاصيل وأحابيل جانبية اخترعها الجانب الصهيوني لإخراج المفاوضات عن مسارها المفترض. إذ إن عدم اعتراف الكيان باحتلاله للأراضي الفلسطينية، أخل بمعادلة التفاوض وصوّرها وكأن الاحتلال صار شرعياً، بيد أنه أساس الصراع.

من هنا انكشف المستور، بعد كل الذي جرى خلال جولات المفاوضات التي واكبت الربع الأخير من العام ٢٠١٠، ولم يعد بإمكان أحد أن يغطي شمس الحقيقه بالغربال؛ بل لم يعد لدى أحد من ذريعة لتبرير استمرار الوساطة الأمريكية. ولم يفاجأ عاقل بانهيار المفاوضات الفلسطينية ـ الصهيونية المباشرة التي بدأت في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠ بعد ضغوط أمريكية مكثفة على العرب والفلسطينيين. ولم يفاجأ أحد بانحياز الولايات المتحدة للطرف الصهيوني رغم موقعها كوسيط يُفترض أن يكون محايداً ونزيهاً. فمنذ عقود من الزمن تتبارى وتتسابق الادارات الأمريكية المتعاقبة، برؤسائها ومسؤوليها، على اكتساب رضا اللوبي المؤيد للعدو الصهيوني والمعروف رسمياً باسم «إيباك»، وهي كلمة مختصرة للجنة الأمريكية الصهيونية للشؤون العامة التي تأسست في العام ١٩٥٩. وارتبط هذا اللوبي بتزايد تورط الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط في أعقاب العدوان الثلاثي (البريطاني ـ الفرنسي ـ الصهيوني) على مصر عام ١٩٥٦، وتزايد نشاطه في أعقاب عدوان يونيو/حزيران ١٩٦٧، وتصميم الإدارة الأمريكية على استخدام نتائج الحرب في فرض هيمنتها على المنطقة. وبعد حرب العام ١٩٧٣، تزايد وتعاظم التحالف الأمريكي – الصهيوني بتزايد نشاط ونفوذ اللوبي المؤيد للكيان في الولايات المتحدة. لكن أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه من مهانة وتخاذل وضعف أمريكي حيال حكومة العدو (حكومة نتنياهو)، فهذا ما لم يكن بحسبان الكثيرين ممن تفاءلوا بوصول «باراك أوباما» إلى رئاسة الولايات المتحدة، وهو الرئيس الذي أرسل لائحة من الإشارات الايجابية.. في اتجاه علاقة أمريكية جديدة مع العرب والمسلمين والفلسطينيين بتجديد وعده لهم بدولة فلسطينية قابلة للحياة..

ومع وقوف الإرهابي «نتنياهو» في وجه «أوباما» رافضاً وقف الاستيطان كشرط لبدء مفاوضات غير مباشرة أولاً ثم مباشرة تالياً مع الجانب الفلسطيني، بدأت علاقات الضعف تظهر في الموقف الأمريكي بالتوجس خشية من التراجع أمام

العناد.. الصهيوني. وبعد الدعوة إلى وقف الاستيطان، انتقل «أوباما» إلى المطالبة بالتجميد المؤقت للاستيطان طيلة فترة التفاوض. وفي محاولة لإنقاذ ماء وجهه، وبعد الفشل في انتخابات الكونغرس النصفية، وفي سبيل إنقاذ المفاوضات ومن خلالها هيبة سياسته الخارجية، لجأ «أوباما» إلى إغراء الكيان ورشوته بتقديم رزمة من الإغراءات، وذلك في مقابل مجرد القبول بتجميد الاستيطان ولمدة ثلاثة أشهر فقط غير قابلة للتجديد. رغم ذلك لم يرفض رئيس حكومة العدو «نتنياهو» العرض الأمريكي السخي فقط، بل أعطى الأوامر بالمزيد من الاستيطان وفي القدس الشرقية على وجه التخصيص.

إن إعلان الإدارة الأمريكية رسمياً عن عجزها وفشلها في ثني الكيان الصهيوني عن المضي في مشاريعه الاستيطانية التوسعية، هو اعتراف بالفشل في لعب دور الوسيط، وإعلان صريح تطلقه الإدارة الأمريكية كدليل على عجز واشنطن عن لعب دور الوسيط الفاعل! وإذا كانت الولايات المتحدة وعلى مسمع العالم تؤكد فشلها في إقناع «الكيان» بتجميد الاستيطان لخوض مفاوضات مباشرة، فكيف لها أن تقنع الكيان الاحتلالي بالانصياع لاستحقاقات التسوية!! والقضية ليست في النوايا الأمريكية؛ فمنذ دعوة جورج بوش (الأب) إلى مؤتمر مدريد في خريف عام ١٩٩١ واستخدامه الضغوط على الجميع لإنقاذ مؤتمر السلام هذا..! مروراً بجهود «بيل كلينتون» التي لم تثمر أيضاً، وصولاً إلى من جاء يدغدغ الأحلام، الرئيس «باراك حسين أوباما»، هناك حقيقة دامغة هي أنه يمكن للولايات المتحدة، القوة التي لا تزال الأعظم، القيام بأدوار فاعلة في طول العالم وعرضه، ما عدا الشرق الأوسط؛ فهي في هذه المنطقة تقدم في كل يوم دليلاً جديداً عن عجزها لإنهاء صراع ما انفك يهدد الأمن والسلم الدوليين، ولوضع حد لآخر احتلال في العالم. ويمكن التأكيد على أن انفرادها بهذا الدور «اللعبة» هو السبب في استمرار هذا الصراع وفي كل المآسي التي تنتج عنه التي تعيشها المنطقة.

فمنذ أن كانت قضية فلسطين محل أخذ ورد في أروقة الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧، أي قبل تأسيس الكيان الصهيوني، وحتى قبل صدور قرار التقسيم رقم ١٨١، وحتى يومنا هذا، مازلنا نشاهد سيناريو يتكرر بين النظم العربية والرؤساء المتعاقبين على سدة البيت الأبيض، خلاصته أنه كلما حل رئيس أمريكي جديد، علقت الأنظمة العربية كل آمالها على أن يخفف هذا الرئيس من غلواء الإنحياز الأمريكي إلى الكيان، ويتخذ موقفاً أكثر توازناً بين العرب والحركة الصهيونية، يؤدي إلى إيجاد

تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، بما للولايات المتحدة من وزن في السياسة الدولية من جهة، وبما لها من حظوة ونفوذ وقدرة ضغط على الحركة الصهيونية وهذا الكيان الصهيوني من جهة أخرى.

بدأ السيناريو مع الرئيس «هاري ترومان»، الذي كان يسود الاعتقاد بأنه معادٍ للصهيونية، بل هناك من كان يُصنفه معادياً للسامية. والوثائق التاريخية تقول، إن الولايات المتحدة لم تكتف يومها بتأييد القرار ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين، لمنح الحركة الصهيونية دولة فيها، بل وقفت على رأس القوة الدولية الضاغطة بالإكراه وبالتهديد وبالإغراء على الدول المترددة، أو المعارضة لها. وهنا نذكّر بالمحاولة الشهيرة التي قام بها الرئيس جمال عبدالناصر في الستينيات من القرن المنصرم مع الرئيس الأمريكي الجديد يومها «جون كنيدي»، عندما بعث إليه برسالته الشهيرة التي يحاول أن يذكّره فيها بالحقائق الأساسية للقضية الفلسطينية، والتي وردت فيها عبارة عبدالناصر الشهيرة عن أن نشأة القضية الفلسطينية بدأت «عندما أعطى من لا يملك، الأرض لمن لا يستحق».

لكن خيبة الأمل بالموقف الأمريكي يومها، خاصة بعد اغتيال جون كنيدي، وبعد حرب ١٩٦٧، انتهت بجمال عبدالناصر إلى موقفه التاريخي: «ما أخذ بالقوة، لا يُسترد بغير القوة». بعد ذلك المنعطف، أصبح كل رئيس يأتي إلى البيت الأبيض وكأنه في ميدان سباق في المبالغة في تأييد الكيان الصهيوني، وفي تقديم كل مقومات العدوان والتوسع والاحتلال التي كان يقوم بها، وكل مخالفاته لكل القرارات الدولية ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية. ولم يشذ عن القاعدة حتى يومنا هذا، شذوذاً طفيفاً، إلا الرئيس الأسبق جورج بوش الأب الذي نفذ قراراً بوقف موازنة المساعدات الأمريكية للكيان الصهيوني، لأن الكيان خالف طلبه بوقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لكنه سرعان ما دفع ثمن هذا الموقف المخالف للسيناريو المعتاد، بإسقاطه عندما ترشح لدورة رئاسية ثانية، مع أنه كان بطلاً لحرب أمريكية منتصرة، نتيجة تصويت الكونغرس على تفويضه باتخاذ «الوسائل الكفيلة» بإخراج العراق من الكويت، في ١٧ يناير/كانون الثاني ١٩٩١.

وفي أثناء تولي «جون فوستر دالاس» وزارة الخارجية في عهد الرئيس «دوايت أيزنهاور»، وفي خطاب له في مجلس العلاقات الخارجية، حدد شروط الولايات المتحدة للسلام في الشرق الأوسط، قال فيه: «إذا كان «بن غوريون» رئيس وزراء إسرائيل يريد أن تساعده أمريكا دبلوماسياً وسياسياً وعسكرياً، فيجب على إسرائيل

أن تبرهن على نواياها للسلام بالمساعدة على حل المشكلة الحساسة للاجئين الفلسطينيين». و«أيزنهاور» هو أول رئيس أمريكي يتخذ موقفاً رافضاً وضاغطاً على الكيان الصهيوني، حماية لمصالح الأمن القومي لبلاده. وكان موقف «أيزنهاور» مبنياً على التزام مبدأ ثابت في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، محذراً مما أسماه «الارتباط العاطفي»، أو بناء المواقف على أساس عاطفي في العلاقة مع دولة أجنبية. وهذا مبدأ أرساه «جورج واشنطن»، أول رئيس لأمريكا، حذر فيه من خطر «غواية النفوذ الأجنبي» عليهم، أي التحيز المفرط لدولة أجنبية على حساب الأمن القومي للبلاد، والإضرار بمصالحها الحيوية.

منذ تلك الحادثة، عاد سيناريو تعامل الرؤساء الأمريكيين الجدد مع الكيان الصهيوني إلى مساره التاريخي المعروف. فكلما حاول رئيس أمريكي (ديمقراطياً كان أم جمهورياً) إيجاد ثغرة في جدار القضية الفلسطينية، أفشله لوبي قوى الضغط الصهيونية والاستكانة أو التخاذل العربي، وسجل نصراً جديداً للحركة الصهيونية على سيد البيت الأبيض في واشنطن.

وإمعاناً في الغواية والتحيز المفرط من رؤساء الإدارات الأمريكية المتعاقبة لحساب الكيان الصهيوني في المجالات السياسية والعسكرية وفي المحافل الدولية، دعت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في استراتيجيتها الجديدة إلى التركيز على الاستعداد لخوض حروب غير نظامية معقدة على غرار ما يشهده العراق وأفغانستان، والتدرب على مكافحة «التمرد» بأشكاله المختلفة؛ بمعنى شن المزيد من الحروب والدمار وسفك الدماء ونهب الثروات.

وكانت آخر استراتيجية دفاعية للولايات المتحدة قد صدرت في آذار/مارس من العام ٢٠٠٥، عندما كان دونالد رامسفيلد وزيراً للدفاع. وعلى الرغم من ذلك، فإن الخيارات العسكرية الأمريكية الراهنة قد وجدت إحدى مرجعياتها الأساسية في الوثيقة الأخيرة من المراجعة الدفاعية التي تصدر كل أربع سنوات (Quadrennial Defence Review) التي أعدها البنتاغون في العام ٢٠٠٦[١] وقد حددت هذه الوثيقة المعروفة اختصاراً (QDR) ، أربعة أولويات سيتم التركيز عليها من قبل الولايات المتحدة وهي:

أ ـ هزيمة «شبكات الإرهاب».

(١) جريدة الخليج الإماراتية، بعنوان: تركيز أمريكي على الحروب غير النظامية، ٢٠٠٨/٨/٢٢.

بـ ـ الدفاع عن الوطن في العمق.

جـ ـ منع الدول المعادية والجهات غير النظامية من حيازة أو استخدام أسلحة الدمار الشامل.

د ـ تشكيل الخيارات الأمريكية الخاصة بالبلدان الواقعة في مفترق طرق استراتيجية.

ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، ركزت الولايات المتحدة، حسب الوثيقة، جهودها للسيطرة على الممرات البحرية الستة عشر الأساسية في العالم، بما يضمن لها محاصرة القوى البحرية المعادية أو المنافسة، وإغلاق الملاحة في وجه الدول الأخرى في زمن الحرب. وفي العام ١٩٩٢، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنقل مقر قيادة الخدمات الخلفية للأسطول السابع إلى قاعدة بحرية في جنوب شرق آسيا لتعزز بذلك فرص السيطرة على الخطوط البحرية المهمة في الإقليم.

وحسب الوثيقة أيضاً، ولمواجهة منافسيها المحتملين، شرعت الولايات المتحدة في توثيق تحالفها مع أستراليا، وأعلنت كلاً من تايلاند والفلبين حلفاءً من الدرجة الأولى، وأبرمت اتفاقية تحالف استراتيجي مع سنغافورا، وقام البنتاغون بنشر قدرات عسكرية جديدة في المنطقة (غواصات هجومية، مدمرات صاروخية وقاذفات قنابل بعيدة المدى).

وفي القرن الإفريقي، وافقت جيبوتي على بناء قاعدة عسكرية أمريكية فوق أراضيها، يُفترض أن تكون قادرة على التحكم بمضيق باب المندب. ويدور الحديث عن مخطط أمريكي لإنشاء خمس قواعد عسكرية جديدة في أفريقيا.

وعلى صعيد الاستراتيجية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط، حسب الوثيقة، حدث في السنوات الأخيرة تطوران رئيسيان:

الأول: انخراط الولايات المتحدة في عملية المراقبة الدائمة للممرات البحرية، خاصة من خلال ما يُعرف بعملية «المسعى النشط»، التي يقودها حلف شمال الأطلسي (الناتو).

الثاني: تعزيز القدرة الاستطلاعية والهجومية الأمريكية في منطقة المتوسط وعلى تخومها. وقد تم ذلك من خلال بناء علاقات عسكرية جديدة مع عدد من دول شمال البحر المتوسط، وكذلك إبرام اتفاقات خاصة بتشييد قواعد عسكرية متقدمة في بلغاريا ورومانيا.

وعلى مستوى البحر الأسود، كانت أول سفينة حربية أمريكية قد دخلت هذا البحر

في العام ١٩٨٣، بعد انقطاع تاريخي طويل؛ وقد كانت تلك المرة الأولى والأخيرة إبان العهد السوفييتي. وبعد انهيار وتفكك القطب السوفييتي، سعت كل من الولايات المتحدة وحلف الناتو إلى تكثيف الحضور العسكري البحري قرب الحدود الروسية. وفي وقت مضى، أيام العصر الذهبي للقطب السوفييتي، كانت قوات حلف وارسو هي المهيمنة على البحر الأسود، وذلك على الرغم من طول الشواطئ التركية عليه.

تعيدنا هذه الوثيقة، التي أعدها البنتاغون في العام ٢٠٠٦، إلى السيناريو الأمريكي المعتاد، إلى سلسلة القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن إزاء العراق، وتمهيداً لغزوه ومن ثم احتلاله بناءً لإصرار إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، حيث هناك قرار يحمل الرقم ٦٨٧، صادر بتاريخ ٣ أبريل/نيسان ١٩٩١[١] يتضمن فقرة كان الهدف منها إغراء الدول العربية بأن تبصم على القرار، وتغرّد داخل سرب الغزاة، خصوصاً أن واشنطن كانت يومها أثارت غباراً كثيفاً حول أكذوبة أسلحة الدمار الشامل التي يحوزها العراق.! إذ استخدمت الولايات المتحدة القرار المذكور بمثابة «طعم» يأكله العرب، كالعادة؛ بمعنى آخر، إن الولايات المتحدة مارست الخديعة إياها التي مارستها دول الحلفاء على العرب إبان الحرب العالمية الأولى، بأن قدمت لهم الوعد بالاستقلال إذا قاتلوا إلى جانب الحلفاء ضد تركيا. وبعد انتصارهم على الدولة التركية، قسّم الحلفاء الدول العربية، بموجب اتفاقية سايكس - بيكو، ووضعوها في قبضة الانتدابين البريطاني والفرنسي، تمهيداً لإقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين.

وفي ذات السياق، نعود إلى القرار الخديعة رقم (٦٨٧)، الذي جعلت منه الولايات المتحدة، «حصان طروادة» إذ تعمدت وبمنتهى الخبث وضع فقرة في القرار المذكور تربط بين إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة وتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما يعني، أو كان المقصود بذلك، أن نزع أسلحة العراق سوف يليه نزع أسلحة الكيان «الصهيوني» النووية!!

أما ما حصل فهو أن الولايات المتحدة نفذت ما يحقق أهدافها من القرار، وهو تدمير العراق وإعادته إلى ما قبل العصر الصناعي، باعتبار أن العراق لا يمتلك أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم احتلاله ونهب ثرواته وتمزيقه، وتناست بقية بنود القرار، وهو ما أفصح عنه رئيس وزراء بريطانيا السابق توني بلير، الشريك في الغزو الإمبراطوري

(١) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٨، بيروت، ص ٨٠.

لبلاد الرافدين، بحجج مختلقة، ما فضحه بلير بنفسه، من أنه كان سيذهب إلى الحرب حتى لو علم أن العراق خالٍ من أسلحة الدمار الشامل؛ وهو قول يشي بأمور كثيرة، ليس آخرها حماقة القول، خصوصاً أن الحرب على العراق شنت من خلال آلة إعلاميه قل مثيلها. أما أخطر ما في القول، أن توني بلير أفصح عن استعداد الغرب الكولونيالي لغزو البلدان الأخرى من أجل استعادة مصالح ضائعة.. أو المحافظة على أخرى موجودة، أو المشاركة في مصالح محتملة.. وفي هذا اختلاق الذرائع والحجج التي أبدع فيها الغرب الاستعماري. وكما يحصل باستمرار في الحروب التي يشنها وليدهم، الكيان الصهيوني، المستفيد الأول من غزو وتدمير واحتلال وتفتيت العراق، على العرب، كانت الحروب التي يشنها الكيان الصهيوني بمفهوم قوى الشر والعدوان، قديمها وجديدها، دفاعاً عن النفس!! إذ أن الديمقراطية التي يتغنون بها، لم تُنهِ الحرب إلّا بين تلك الدول الغربية ذاتها، لكنها أصبحت الحجة التي تدير بها الدول الكبرى حروبها ضد البلدان النامية من أجل الحفاظ على التفوق النوعي، للذراع الطولى، الكيان الصهيوني، والحفاظ على مصالحه، ما عبرّ عنه رئيس الإدارة الأمريكية، «باراك أوباما»، بعد تسلمه جائزة نوبل للسلام.. حينما وقف بعدها على المنبر ليلقي خطبته الحربية العصماء يُبرّر فيها تعميق الحرب في أفغانستان؛ بمعنى تسعير الحرب إذكاءً للشهية الأمريكية الغربية للمزيد من الاقتحام والقتل وسفك الدماء. أي نوبل هذه وأي سلام صنعه ولم يمض أكثر من عام على توليه الرئاسة الأمريكية؟

جاء تأكيد المديرة السابقة لجهاز الاستخبارات البريطانية «أم. إي ٥»، البارونة «أليزا ماينينغهام بولر» (خلال عملها مديرة لجهاز الاستخبارات من ٢٠٠٢–٢٠٠٧) تتويجاً لما أدلت به أمام لجنة التحقيق البريطانية في تورط المملكة المتحدة في حرب العراق. وقالت إن أجهزة الاستخبارات البريطانية والأمريكية لم يتوفر لديها دليل حقيقي يُعوّل عليه يؤكد وجود صلة بين نظام صدام حسين والإرهاب. ورأت «أليزا بولر» أن وزير الدفاع الأمريكي السابق «دونالد رامسفيلد» ضرب عرض الحائط بتقارير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي. آي. أيه)، لأنها لم توافق نزعته للحرب.(١)

تميز النظام العالمي الراهن المتّسم بهيمنة قطب واحد هو الولايات المتحدة، على الأقل في الميادين الاستراتيجية سياسياً وعسكرياً، بالسيطرة على المراكز الرأسمالية

(١) جريدة الخليج الإماراتية ووكالات الانباء والتلفزة، الخليج، عدد ١١٣٨٥، ٢١/٧/٢٠١٠.

الغربية في ميادين القانون الدولي والعلاقات السياسية ـ الاقتصادية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وكذلك التقسيم الدولي للعمل وآليات النظم المالية والتجارية العالمية. وهذا ما جعل النظام العالمي يتسم بآليات وعلاقات الهيمنة والتبعية، مع تعدد قطبي في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. وقد تحول هذا النظام منذ نهاية الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وبفعل الهيمنة الأمريكية، ليتبنى سياسات وأفكار الواقعية الجديدة التي تركّز على مبدأ توازن القوى والمصلحة القومية في ظل سيطرة الاتجاه الليبرالي الجديد المحافظ في الولايات المتحدة. وفي مجال السياسة الخارجية، عاد هذا الاتجاه إلى الأخذ بسياسات الاحتواء والصراع في مواجهة كل من روسيا والصين بصفة أساسية.

ويمكن القول إن من أهم السمات البارزة للتحول في النظام العالمي أولاً توسيع أهداف ووظائف واهتمامات المؤسسات السياسية ـ الأمنية الغربية التي تقودها واشنطن، بحيث تمتد إلى دول ومناطق أخرى خارج المنظومة الجغرافية للعالم الغربي مثل أوراسيا ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز وجنوب البحر الأبيض المتوسط. وهذا ما ينطبق أساساً على حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE). وفي هذا الإطار، تذهب الرؤية الواقعية الجديدة إلى القول بأن فترات النمو الاقتصادي والتقني المتسارع أفضت إلى تغيرات دراماتيكية في توزيع القوة العسكرية، مما يثير مخاطر إنبعاث سوء الفهم والمخاوف المتبادلة وسوء التقدير والمواجهة، وأن الاضطرابات السياسية والاجتماعية الداخلية المصاحبة للتنمية الاقتصادية المتسارعة من شأنها زيادة سوء الوضع، خصوصاً مع بروز قيادات ذات نزعات قوية تتبنى سياسات عدوانية من أجل دعم مواقعها في السلطة.(١)

وفي سبيل ترسيخ امتداد المؤسسات السياسية ـ الأمنية في المناطق غير الغربية، يزعم الواقعيون المحافظون الجدد أن إحلال قيم ومؤسسات الديمقراطية الغربية.. وآليات السوق والعلمانية، من شأنه نزع مصادر الصراع والتهديد، في إطار يتم فيه إسناد مهمات ووظائف مساعدة على إحداث التحول إلى قوى إقليمية حليفة لاختراق مناطق التوتر، التي يمكن أن تكون محلاً لتدخل روسيا أو الصين، أو قوى معارضة، مثل ايران، وبعض الدول العربية أو دول أخرى تستفيد من تحالفها الاستراتيجي مع واشنطن مثل الكيان الصهيوني وتركيا. وفي ضوء تراجع الدور الاستراتيجي لهاتين

(١) سمير أمين، التطور اللامتكافئ، ترجمة: برهان غليون، بيروت، دار الطليعة ١٩٨٠، وانظر:
Immanuel Wallerstin, The Modern World System, Part 1, N.York, London, Academic Press 1974

القوتين بفعل إنهيار الاتحاد السوفييتي، واتجاه واشنطن إلى التواجد العسكري المباشر في المناطق الغنية بالنفط في الخليج العربي، تلاقت مصالح الكيان الصهيوني وتركيا مع المصالح الكونية الأمريكية في التغلغل الاقتصادي والأمني في أقاليم معينة مثل آسيا الوسطى والقوقاز. وفي سبيل تحقيق الأهداف المشتركة، عمدت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية إلى تغيير بيئة وبنية التعامل الدولي من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية؛ بمعنى التحول من المناطق المحددة بسمات ومرتكزات سياسية إلى أقاليم مرتبطة بشبكة التفاعل والاندماج الاقتصادي الإقليمي، أو العولمة.

ويمكن القول إن دول آسيا الوسطى والقوقاز الغنية بموارد كبيرة من النفط والغاز والذهب، التي تتسم بتعدد وتعقد شديدين في التركيب العرقي والقومي للسكان، وتعاني من تدني مستوى المعيشة ومن مظاهر سوء الإدارة والفساد الحكومي وعدم الاستقرار السياسي وازدياد حدة العنف والتوترات السياسية، أصبحت محل اهتمام القوى الإقليمية والعالمية رغم ما تتمتع به المنطقة من أهمية استراتيجية خاصة تتجلى في موقعها الجغرافي الذي يربط بين آسيا وأوروبا، وقربها من الدول الإقليمية الكبرى في القارة الآسيوية وهي الصين وروسيا وإيران وباكستان والهند.

إن هذه الثروات دفعت جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز إلى السعي لدى القوى الخارجية للتقدم باستثماراتها وخبراتها الفنية ومواردها المالية لاستغلال هذه الثروات. وإذا كان الوصول للمياه الدافئة في جنوب إيران هو حلم روسيا القيصرية ثم الاتحاد السوفييتي، فإن هناك من يرى أنه مع تفكك وانهيار الاتحاد السوفييتي انتقلت أهمية المياه الدافئة من جنوب إيران إلى المناطق الباردة شمال إيران، أي الدول التي حصلت على استقلالها مع بداية التسعينيات من القرن الماضي "كومنوالث الدول المستقلة". ومن هنا أخذت المنافسات والجهود الدولية والإقليمية تتجه إلي هذه المناطق.

وبالنسبة للولايات المتحدة، فعلى الرغم من اهتمامها الملموس بالاستثمار في النفط والغاز في هذه المنطقة، فإنها ما تزال تعطي أولوية كبيرة للمصالح السياسية والاستراتيجية، وخاصة مسألة توسيع حلف الناتو لجهة الشرق لحصار روسيا وتحجيمها. هذا فضلاً عن مسعى الكيان الصهيوني إلى فصل جمهوريات آسيا الوسطى عن المحيط الإيراني والعربي.

لقد حزمت الولايات المتحدة أمرها ووضعت روسيا ضمن أولويات الضغط والحصار، باعتبار أن التعامل مع روسيا الجديدة هدف استراتيجي أمريكي. ولمواجهة ما يسمى خطر الدب الروسي، بدأت واشنطن تدعم حكومات كانت تدور في فلك الاتحاد

السوفييتي السابق، خاصة تلك المطلة على البحر الأسود.

وليس سراً أن واشنطن شجعت وتشجع أوكرانيا، (التي ولد وترعرع فيها «أحدها عام – آشر غنزبرغ» واضع عقيدة التجمع والاقتحام وفيلسوف فكرة الحركة السياسية للحركة الصهيونية)، وتمهد لدخولها منظمة حلف شمال الأطلسي.

من ناحيتها، لوحت روسيا بنقل أسطولها في البحر الأسود إلى البحر المتوسط، الذي بات منذ انهيار الاتحاد السوفييتي بحيرة أوروبية ـ أمريكية. وفي إطار انتصار وجهة النظر الأمريكية بضرورة توسيع الحلف الأطلسي ـ الناتو، جهة الشرق، أو ما يسمى بسياسة «خارج المنطقة» التي تعني وظائف جديدة غير عسكرية إلى جانب وظيفتة التقليدية وهي «الدفاع الجماعي» بزعم ضرورة التكيف مع أحداث ما بعد الحرب الباردة، استغل الكيان الصهيوني المتغيرات الدولية والاقليمية العديدة، التي كان من تأثيراتها تراجع حاد في القدرات الاستراتيجية العربية، وتدهور المكانة السياسية والعسكرية والاقتصادية للأقطار العربية في الثمانينيات من القرن المنصرم، في تعزيز قدراتها الاستراتيجية.

يتحدث الباحث الصهيوني «أمستيابرعام» عن تلك المتغيرات بأنها انكماش نفوذ الناصرية وتبوّء الكيان موقع الصدارة في خارطة المنطقة بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، حيث أصبحت قوة إقليمية جذبت دولاً من آسيا وأفريقيا للتعامل معها. ولا تستثنى من ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تطور العلاقات الصهيونية مع تركيا ومع إيران وأثيوبيا في جميع المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك التنسيق الاستراتيجي.(١)

وفي خطابه أمام الكنيست الصهيوني في مستهل رئاسته لحكومة حزب العمل عام ١٩٩٢، ذكر الإرهابي «اسحاق رابين» (لابد أن نتغلب على الشعور بالعزلة الذي كنا أسرى له لمدة نصف قرن، ولا بد أن نوقف التفكير بأن العالم بأسره ضدنا)(٢). وأدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى التأثير سلباً، ولو بصفة جزئية، على مكانة تل أبيب في الاستراتيجية الكونية الأمريكية مما دعا تل أبيب إلى البحث عن بدائل جديدة لاستعادة وتعزيز هذه المكانة بالتفكير في التغلغل في مناطق جديدة مثل آسيا الوسطى. وهذا ما عبر عنه «يعقوب مريدور» في مقابلة مع إذاعة الجيش الأمريكي بقوله: «إنه لولا

(١) أوري لوباني: العلاقات بين إسرائيل ودول الجوار المحيطة بالعالم العربي (تركيا، إيران، أثيوبيا) في ندوة: الموقف الصهيوني من الجماعات الإثنية والطائفية في العالم العربي. المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢) صحيفة (جيروزاليم بوست) الصهيونية ١٩٨٩/٨/٣٠.

وجود اسرائيل كقاعدة ومنطقة نفوذ وحليف للولايات المتحدة، لاضطرت الأخيرة إلى بناء عشر حاملات طائرات». وقال الكاتب الصهيوني«سبير»: «إن الأمريكيين يدفعون لنا لأنهم يريدون أن تكون لهم دولة تابعة مجهزة بأفضل الاسلحة والعتاد العسكري، ويوصف «إسرائيل» حاملة طائرات عليها أربعة ملايين نسمة في موضع استراتيجي فريد مجاور للاتحاد السوفييتي وقريب من أوروبا الشرقية ومن حقول البترول[1]. يضاف إلى ذلك أن التغييرات العديدة التي أدخلها الرئيس السوفييتي السابق «جورباتشوف» على سياسات وتوجهات بلاده تجاه الغرب حينها، وتطوير العلاقات مع الكيان الصهيوني أدت بالأخير لأن يسرع إلى زيادة معدلات هجرة اليهود السوفييت من مختلف المناطق والجمهوريات فيه، وكذلك العمل على توثيق الروابط مع اليهود الذين لا يتمكنون من الهجرة، أو يرفضون التهجير. وفي ذلك ذكر الإرهابي «شمعون بيريز» في عام ١٩٨٩ «إن سياسة الاتحاد السوفييتي قد تغيرت، وإنها تفي بشروط الكيان سواء بالنسبة لهجرة اليهود أو بالنسبة للثقافة اليهودية في الاتحاد السوفيتي».[2]

غير أن الدور الذي حددته المصالح الأمريكية الكونية للكيان الصهيوني، والذي ينحصر في توفير قاعدة متقدمة تتولى الدفاع عن هذه المصالح والظهور بمظهر الامتداد الثقافي للحضارة الغربية، لا يعني غياب أية طموحات ومخططات ذاتية للكيان، تهدف إلى تكوين قوة إقليمية مؤثرة تسيطر على التطورات والتفاعلات الجارية في الشرق الأوسط، وما حوله. وقد اقتضى ذلك الأمر أن يعيد الكيان الصهيوني صياغة نظرية الأمن القومي الخاصة به، وأن يوسع من دوائر سياسته الخارجية، بحيث تشمل إلى جانب دول الجوار الجغرافي بلداناً أخرى في آسيا وإفريقيا. وهذا ما عبر عنه الإرهابي «أرييل شارون» في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، عندما كان وزيراً للدفاع في حكومة الليكود بزعامة الإرهابي، مناحيم بيغن، إذ ذكر أن المصالح الاستراتيجية للكيان في ذلك الوقت، تشتمل على مختلف مناطق الجوار للدول العربية المجاورة للكيان الصهيوني.. بما في ذلك إيران وتركيا وباكستان وشمال أفريقيا وحتى زيمبابوي[3]. ثم أعاد الإرهابي «شارون» التأكيد على هذه الفكرة عندما

(١) صحيفة الحياة اللندية، ٣/١٠/١٩٩٢.

(٢) أمستيابرعام، الدعم الصهيوني للأقليات في الوطن العربي، ص ٣٩-٤٠.

(٣) سلمان رشيد، الكيان الصهيوني والوحدة العربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، العدد / ٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٦، ص٥٩.

طرح تصوره عن استراتيجية «العدو الصهيوني» في التسعينيات بالتركيز على أهمية توسيع نطاق المصالح الاستراتيجية والأمنية للكيان الصهيوني بما يتجاوز العالم العربي ليضم تركيا وإيران وباكستان وشمال ووسط إفريقيا.(١)

وكان الإرهابي «بنيامين نتنياهو» قد أعاد التأكيد على أفكار الإرهابي «بن غوريون» في تصريحات له في تل أبيب في سبتمبر/ايلول ١٩٩٨، وفي مجال امتداح العلاقات مع تركيا بقوله: «إن المحور الإسرائيلي ـ التركي هو جوهر الأمن الإقليمي»، أي أننا سئمنا العرب ويجب استبدالهم بالأتراك، وإن «بن غوريون» لم يرغب فقط في إقامة تحالف استراتيجي مع تركيا، بل إنه وقع على مثل هذا التحالف، الذي صمد حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي.(٢)

وقد شجعت الولايات المتحدة الأمريكية تدعيم علاقات الكيان الصهيوني بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بصفة خاصة، وذلك في إطار تحقيق الأهداف الأمريكية وحسب الخطة الأمريكية ـ الصهيونية، ومن أهم تلك الأهداف:

١) الحيلولة دون قيام تحالف بين الصين وروسيا والهند وإيران، والتحكم في التفاعلات الاقليمية في هذه المنطقة المتوترة.
٢) التصدي لأية تحركات تقوم بها الصين ترى فيها واشنطن تهديداً لمصالها.
٣) مواجهة ما تعتبره الولايات المتحدة تنامياً للحركات الأصولية المتطرفة بعد هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.
٤) تعزيز دور الكيان الصهيوني في تحييد خطر القنبلة النووية الإسلامية لباكستان.
٥) إبعاد دول آسيا الوسطى عن التفكير في امتلاك قدرات نووية.

لقد وصلت العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني إلى حد أن توقع تل أبيب معاهدة مع الحلف الأطلسي ـ الناتو، في ٣/٤/٢٠٠١، يُسمح للكيان بموجبها بالمشاركة في برامج الحلف الدفاعية والأمنية.(٣) وهو الأمر الذي يمكن أن يستفيد منه الكيان الصهيوني في توسيع نفوذه في دول آسيا الوسطى، كذلك

---

(١) أحمد بهاء الدين شعبان، مستقبل القوة العسكرية الصهيونية في الشرق الأوسط الجديد. الاستراتيجية الصهيونية في عالم متغير مستقبل العالم الإسلامي، العدد ١٤ – ١٩٩٥، ص ٩٨

(٢) المصدر نفسه.

(٣) محمد السيد سليم، التنافس الدولي على آسيا الوسطى، آسيا والتحولات العالمية، القاهرة ـ مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ٣٤٤.

يفيد الحلف استراتيجية التوسع نحو الشرق.

ويجدر القول إن التحالف الصهيوني ـ التركي الذي تبلورت بداياته في فبراير/ شباط ١٩٩٦، يُمكّن تل أبيب من النفاذ عبر تركيا أمنياً واستخبارياً إلى جمهوريات آسيا الوسطى بما تتيحه من تواجد دائم لخبرائها العسكريين والأمنيين ولأجهزة الرصد والتنصت والاستطلاع على الحدود التركية مع إيران وسوريا. ولا يكتفي العدو الصهيوني بدعم علاقاته الثنائية مع هذه الدول بل يبذل جهوداً حثيثة في أوساط المال والأعمال (أباطرة رأس المال اليهودي الصهيوني في وول ستريت) والكونغرس في الولايات المتحدة خاصة والعرب عامة، لمساعدة هذه الدول وتحسين صورتها، أي احتوائها والهيمنة عليها.

ويمتلك الكيان الصهيوني إمكانات وقدرات علمية وتكنولوجية ومهارات بشرية تسهم الولايات المتحدة واليهود المهاجرون من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق بدور لا يمكن إنكاره فيها، إلى جانب قدراته الذاتية التي لا يمكن إنكارها أيضاً، التي تساعد الكيان في التغلغل الاقتصادي والتقني في آسيا الوسطى وغيرها من المناطق والدول. وقد استغل الكيان ما تواجهه تلك الدول من صعوبة تدبير الموارد المالية لأغراض التنمية للتغلغل الاقتصادي فيها من خلال تقديم مختلف صور الدعم المالي والفني والاقتصادي لها. ومن الأمثلة على ذلك الزيارات التي قام بها مسؤولون صهاينة لأذربيجان خصصت في الأغلب للتباحث حول شراء البترول من باكو، وقّع الطرفان حينها اتفاقيات تعاون في قطاعات الزراعة والصناعة والعلم والتقنية واستثمار الموارد الطبيعية. هذا إلى جانب ما أسهمت به زيارات الصهاينة لكل من قازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان من دفع العلاقات بين تل أبيب وهذه الدول في ميادين الزراعة والحاسوب والبرمجيات وفي ميدان الاتصالات، إلى جانب توقيع اتفاقيات للتعاون العلمي والتكنولوجي والفني مع دول آسيا الوسطى، بما فيها طاجيكستان.

تجدر الإشارة إلى أن هناك عاملاً آخر وراء الاختراق الصهيوني السريع والمستمر لتلك الدول، يدعمه التحالف الصهيوني ـ التركي الذي تدعمه واشنطن بقوة لعزل النفوذ الإيراني وإضعاف التواجد العربي.(١)

---

(١) أحمد ثابت، آسيا الوسطى بين التنافس الدولي والتغلغل الصهيوني، مركز زايد للتنسيق والمتابعة دولة الإمارات، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، ص ٦٠.